

مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمع العراقي

دراسة ميدانية في محافظة ديالى

جامعة ديالى / مركز ابحاث الطفولة والامومة

م.م. وسن عبد الحسين

المقدمة :

المرأة جزء فاعل ومكون اساسي في المجتمع يحمل على عاتقه مهمات المجتمع الاكبر لذلك توجب على هذا العنصر الأساسي أن يؤدي دوراً فاعلاً في المجتمع .

ولقد استطاعت المرأة العراقية أن تملأ الشواغر التي حدثت بسبب غياب الرجل بسفره للعمل خارج العراق او نتيجة فقدانه سواء في الحروب او السجون ولم يكن دورها مقتصرأ على مؤسسات الدولة الحكومية فقد ساهمت النساء في فتح وأدارة عدد من المشاريع الأقتصادية وادارتها . وعلى الرغم من أن العراق قد وقع العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق المرأة وتضمن مساواتها في حصولها على الفرص المتكافئة مع الرجل ابتداء من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ وأنتهاء بالمؤثر المعني بالمرأة(بكين ١٩٩٥) إلا أن المتلمس للواقع العراقي يجد أن هناك فجوة كبيرة وواسعة بين ما كتب وبين ما تحقق على أرض الواقع أي أنه ما تزال هناك أنتهاكات ضد حقوق المرأة في العديد من دول العالم عامة والعراق خاصة . تتمثل في التمييز في الجنسين في التعليم وفرص العمل وفي مجال المشاركة السياسية وضع القرار والحقوق الاخرى . وبذلك تعاني النساء في العديد من المجتمعات من التمييز ضدهن سواء في التشريعات او في الممارسات الاجتماعية اليومية ومع أن درجة التمييز تختلف من مجتمع لأخر إلا أنه ما زال موجوداً وممارساً ضد المرأة . وإذا نظرنا الى المرأة في مجتمعنا العراقي نجدها تعاني من عزلة ثقافية واجتماعية من قرينتها في المجتمعات العربية نتيجة الظروف السلبية التي افرزتها الحرب والتي جعلت من مسؤوليات المرأة أشد خطورة وجسامة .

حيث افرزت الحرب اوضاعاً اجتماعية أرسدت بثقلها على المرأة العراقية وبذلك تحملت المرأة العراقية العبء الأكبر من مصاعب الحياة مما أدى الى انحسار اسهاماتها في الحياة العامة وعليه فأن هذا البحث يحاول الوقوف على مظاهر التمييز الذي تتعرض له المرأة في المجتمع العراقي لأن تشخيصها من

خلال الجهد العلمي يسهم في تسهيل البحث عن الأليات المناسبة للتصدي لها . ذلك أن تذليل العقبات يتيح للنساء تقديم المزيد من العطاء للارتقاء بالمجتمع نحو الافضل فيقدر ما تتمتع المرأة بحقوقها في المجتمع ويقدر ما يتاح لها من فرص التعليم والعمل والمشاركة السياسية وصنع القرار يكون المجتمع قد خطا على طريق التنمية المنشودة والتقدم في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

مشكلة البحث :

لقد حظيت المرأة العراقية وعلى مر العصور بأهتمام ورعاية خاصين بما يضمن لها تعزيز دورها التنموي من عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وبما يصون كرامتها ويحافظ على حقوقها فمنذ صدور أول تشريع عرفته الانسانية في بلاد الرافدين في عصر حمورابي شهدت مسألته المشهورة أولى القوانين والتشريعات التي اعتنت بالمرأة ووفرت لها الحصانة القانونية من خلال النصوص التي اعدت الشخصية القانونية للمرأة العراقية حيث وجدت في شريعة حمورابي العديد من النصوص التي تنظم الأسرة وتحفظ مكانة ودور المرأة البابلية في العراق القديم تلتها الشريعة الإسلامية التي أكدت على المبادئ والقيم الانسانية نفسها التي اكسبت المرأة دوراً متميزاً في الحياة واقرت مساواتها مع الرجل في جميع الحقوق والواجبات ووفرت لها حق المشاركة السياسية حينما امر الله عز وجل رسوله الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) أن يأخذ البيعة من النساء استقلالاً كما أعطي لها الحق في التعليم والتملك بأوسع معانيه^(٤٦) .

وبذلك فإن مكانة المرأة في الإسلام مكانة رفيعة وحقوقها جزء أساسي من الدين الاسلامي لا يمكن تعطيلها او خرقها او تجاهلها . وعليه فالمرأة احتلت مكانة اجتماعية ودينية متميزة في مختلف العصور ولعبت دوراً فاعلاً في شؤون الحياة . اما في العصر الحديث ، وبالنظر الى الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق واجهت المرأة أعظم التحديات التي أثرت على تقدمها وعلى شخصيتها تمثلت تلك التحديات في ثلاثة حروب ومارافقها من حصار اقتصادي انهك قوى الاسرة العراقية عامة والمرأة خاصة حيث تحملت بسببه العبء الاكبر من مصاعب الحياة وتراجع دورها التنموي بشكل كبير مما ادى الى انحسار اسهاماتها في الحياة العامة^(٤٧) .

^{٤٦} . نيراس عدنان المطيري ، المرأة والتنمية المستدامة (في ضوء مقررات مؤتمر بكين عام ١٩٩٥) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٩ .

^{٤٧} . المصدر نفسه ، ص ٨٩ .

وعلى هذا الأساس ليقاس وزن المرأة في المجتمع بالكم الذي تمثل أكثر من نصفه بقدر ما يقاس بالنوع الذي يمثل بأدوارها الفاعلة والمتعددة التي تتطور مع تطور المجتمع وتقدمه . فالمساواة هي حجر الأساس لكل مجتمع ديمقراطي يتوق الى العدل وحقوق الانسان وفي جميع المجتمعات وجميع ميادين النشاط تقريباً تتعرض النساء لأوجه من عدم المساواة في القانون وفي الواقع وهذا الوضع يزداد بسبب وجود تمييز في النوع الاجتماعي في الاسرة وفي المجتمع وفي مكان العمل ويبقى التمييز ضد المرأة واسع الانتشار بسبب بقاء الآراء الجامدة التي لا تتغير والعادات والتقاليد الثقافية التي تضر بالنساء (٤٨) .

أذ تشير اغلب الاحصاءات التي صدرت في الاونة الاخيرة الى اوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المرأة والرجل . فنحو (٧٠%) من النساء من بين (١،٣) بليون شخص يعيشن في فقر مدقع ، وهذه النسبة تشير الى زيادة الفقر بين النساء مرتبط بالتمييز ضدهن في سوق العمل ، وفي التشريعات المختلفة ، فضلاً عن وضعهن داخل العائلة .

أن نسبة الأمية من النساء في العالم هي الاعلى ، ومعظم النساء يعملن عدد ساعات أكثر من الرجال ، ومعظم عملهن غير مدفوع الأجر ، وفي أغلب الاحيان لا يتم الاعتراف به (٤٩) .

ومن شأن عمل النساء المنزلي والاسري غير المدفوع عنه اجر ، اذا احتسب بأعتبره عملاً انتاجياً في الحسابات الوطنية أن يزيد تدابير الانتاج العالمي بنسبة تتراوح ما بين (٢٥-٣٠%) (٥٠) .

وتحتل النساء عالمياً ما بين (١٠-٢٠%) من المناصب الادارية والتنفيذية ، وأقل من ٢٠% في اعمال التصنيع ، وأما في مجال المشاركة السياسية وصنع القرار ، فإن الاحصاءات تشير الى أن ١٠% من المقاعد النيابية تحتلها النساء ، وتشكل النساء أقل من ٥% من قيادات دول العالم (٥١) .

فالتمييز ضد المرأة يعد انتهاكاً لحقوق المرأة ويحول دون مشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية هذا الانتهاك

٤٨ . حقوق الانسان ، التمييز ضد المرأة الاتفاقيه واللجنة ، صحيفة وقائع رقم (٢٢) يصدر عن الامم المتحدة لحقوق الانسان ، جنيف ، ٢٠٠٣ ، ص ١ .

٤٩ . د. هيفاء ابو غزالة ، تقرير حول العنف ضد المرأة (مصر ، الاردن ، سوريا ، لبنان ، فلسطين) ، المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢ .

٥٠ . حقوق الانسان ، مصدر سابق ، ص ١-٢ .

٥١ . د. هيفاء ابو غزالة ، مصدر سابق ، ص ٢ .

يبقى المرأة في وضع التبعية ويساعد على استمرار التفاوت في توزيع القوى بين الرجل والمرأة وبذلك تعد قضية المرأة قضية المجتمع بكامله ويكون أي انتهاك لحقوقها هو جزء من انتهاك حقوق الانسان وحقوق المجتمع بكامله .
وبذلك يمكننا القول أن التمييز ضد المرأة يمارس على ثلاثة مستويات هي الأسرية والاجتماعية والرسمية فعلى المستوى الأسري نجد أن الاباء يستخدمون أساليب تربوية مع الذكور تختلف عن تلك التي يستخدمونها مع الاناث ، وعلى المستوى الاجتماعي نجد أن المجتمع ما زال متأثراً الى حد بعيد بالموروث الثقافي الذي يعكس مظاهر مختلفة من التمييز ضد المرأة والتي تحول دون مشاركتها بفعالية في مختلف جوانب الحياة . اما على المستوى الرسمي نجد أن العراق تبني ما جاء في اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ والتي صادق عليها في ١٣ آب ١٩٨٦ وقد تضمنت هذه الاتفاقية الدولية في مقدمتها أسساً في صالح تأكيد حقوق المرأة ومساواتها بالرجل وحمايتها من أشكال التمييز كافة من خلال موادها العديدة بالرغم من ذلك فقد بقيت الفجوة بين الواقع والمعلن حيث أن مستوى هذه الاتفاقيات بقيت حبراً على ورق فالمرأة العراقية لم تحصل على حقوق مساوية للرجل في جميع المجالات .

أهمية البحث :

١. تبرز أهمية البحث في كونه يبحث في عملية تمكين المرأة بحصولها على الفرص المكافئة مع الرجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، الثقافية والسياسية .
٢. تبرز أهمية البحث في كون أن المجتمع العراقي يمر بمرحلة يتسم فيها نشر مبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية من خلال فتح المجال كاملاً امام المرأة للمشاركة الفعالة في جميع نواحي المجتمع .
٣. أن دراسة مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمع تمثل انعكاساً طبيعياً لدرجة التقدم الذي وصل اليه المجتمع من عدمه .

أهداف البحث :

١. تعرف مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمع العراقي والكشف عنها .
٢. الارتقاء بواقع المرأة العراقية من اجل تأمين مشاركة فعالة في جميع نواحي المجتمع أي الاستغلال الأمثل للموارد البشرية بما يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية لكلا الجنسين .
٣. توفير آلية ملائمة للحد من مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمع العراقي

فروض البحث :

١. ان التنشئة الأسرية للمرأة تسهم في تكريس التمييز ضدها .
٢. أن الثقافة السائدة في المجتمع تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة .
٣. أن هناك تمييزاً ضد المرأة في تولي مناصب قيادية وسياسية واجتماعية في المجتمع
٤. أن هناك تمييزاً ضد المرأة في مجال الفرص الممنوحة لها في العمل الوظيفي .
٥. أن جهل المرأة بحقوقها في المجتمع يسهم في تكريس التمييز ضدها .
٦. أن التفسير الخاطئ للنصوص الدينية من قبل افراد المجتمع يسهم في تكريس التمييز ضد المرأة .
٧. أن هناك فجوة كبيرة بين ما تنص عليه القوانين حول حقوق المرأة وبين التطبيق الفعلي لتلك القوانين على ارض الواقع .

مفاهيم البحث :

١. التمييز Discrimination

يعني مصطلح التمييز ضد المرأة أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من اثره أو اغراضه توهين أو احباط الاعتراف للمرأة بحقوق الانسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر ، أو توهين أو احباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها ، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل^(٥٢) .

كما عرف التمييز ضد المرأة بأنه أي تفرقة أو عزل أو قيد قائم على أساس الجنس ، ويهدف الى اضعاف أو الغاء الاعتراف بحقوق المرأة الانسانية والتمتع بالحريات الجوهرية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية ، أو في أي مجال آخر ، بصرف النظر عن وضعها بوصفها زوجة^(٥٣) .

^{٥٢} . صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، الاردن ، المكتب الاقليمي لغرب آسيا ، دون تاريخ ، ص ٢ .

^{٥٣} . حسنة بيجوم ، النساء في العالم النامي افكار واهداف ، ترجمة منى قطان ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٩ .

وأجرائياً نعرف التمييز ضد المرأة : هو تهميش واقصاء المرأة من المشاركة الفعالة في المجتمع وحرمانها من كافة الحقوق المكفولة لها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية .

٢. النوع الاجتماعي Gender

أن مفهوم الجندر برز لأول مرة في الثمانينات من القرن الماضي وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية عموماً والسوسولوجيا بالتحديد من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي ، بوصفها محاولة لتحليل الأدوار والمسؤوليات والمعوقات لكل من الرجل والمرأة .

ويقابل مفهوم النوع او الجندر مفهوم الجنس والفرق بين المفهومين او مفهوم الجنس يرتبط بالميزات البيولوجية المحددة التي تميز الرجل عن المرأة والتي لا يمكن ان تتغير حتى ان تغيرت الثقافات او تغير الزمان والمكان ، وعلى الرغم من أن مفهوم النوع هو اشارة للمرأة والرجل إلا أنه استخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص او بوصفه مدخلاً لموضوع المرأة في التنمية^(٥٤) .

وعرف النوع الاجتماعي على انه اختلاف الأدوار والحقوق والواجبات والالتزامات والعلاقات والمسؤوليات والصورة ومكانة المرأة والرجل والتي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً خلال التطور التاريخي لمجتمع ما وكلها فاعلية للتغير وهو بذلك يختلف عن مفهوم الجنس الذي يحدد الصفات البيولوجية الثابتة التي لا تقبل التغيير^(٥٥) .

كما يشير هذا المفهوم الى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعياً للذكورة والانوثة ، وهو ما يعني الفروق بين الرجال والنساء في السلوك والدور والمكانة والتي تعود الى اعتبارات اجتماعية وثقافية^(٥٦) .

وأجرائياً نعرف النوع الاجتماعي : بأنه ذلك المفهوم الذي يقوم بدراسة العلاقات المتبادلة بين الرجل والمرأة داخل نطاق أي مجتمع ، أذ أن الأدوار التي يقوم بها الجنسان من ذكر او انثى تكون بحسب ما حدد لهما المجتمع مسبقاً والتي تعود الى عوامل اجتماعية وثقافية .

^{٥٤} . د. رقية طه العلواني ، النهوض بالمرأة رؤية انسانية ، قراءة تحليلية نقدية في اطار الخصوصية الاسلامية ، كلية الاداب ، جامعة البحرين ، د.ت ، ص ١١ .

^{٥٥} . اليونقيم ، مفهوم النوع الاجتماعي ، الوحدة الاولى ، مكتب غرب آسيا ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٦ .

^{٥٦} . جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص ١٥٥٥ .

٣. تمكين المرأة Empowerment of women

نعني بتمكين المرأة تطوير طاقاتها وتشجيعها على ترك القيم والمعايير البالية التي تكبلها وتعمق انغلاقها وذلك من خلال رفع مستواها من الناحية التعليمية ، واتاحة الفرص لها للعمل في المجالات المختلفة وتزويدها بالتعليم والتدريب المهني اللازم لذلك والعمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في التنمية والحد منها^(٥٧) .

ويمكن تعريف تمكين المرأة بأنه تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علاقات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل أما التمييز ضد المرأة فتتصدى له عملية التمكين من خلال برامج واستراتيجيات تبني وتزيد من قدرات المرأة ومن الفرص المتاحة لها ومن فهما لما لها من حقوق انسانية ، وكما تعطي العملية أولوية للمبادرات التي تسعى الى خلق ظروف تجعل المرأة مسؤولة عن تنمية نفسها وعن تمكين نفسها وعن حقوقها ، كما تركز عملية التمكين على قدرة التغيير الكامنة في مبادرات التنمية ، وتسلب الضوء على الظروف التي تستطيع المرأة من خلالها أن تخلق بنفسها ساحة جديدة للعمل والتحرك^(٥٨) .

واجرائياً نعرف تمكين المرأة : بأنه منح المرأة كافة الحقوق في التعليم والعمل والمشاركة السياسية والاجتماعية والتي من شأنها رفع مكانة المرأة في المجتمع بحيث تصبح مقاربة لمكانة الرجل في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية ورفع قدراتها القيادية والادارية في اتخاذ القرار وبرزها على انها فاعل في عملية التنمية على قدم المساواة مع الرجل

دراسات سابقة

١. دراسة عراقية

^{٥٧} . صندوق الامم المتحدة للسكان ، المرأة والرجل في زمن متغير (حالة سكان العالم ٢٠٠٠) ، ٢٠٠٠ ، ص٤٧ .

^{٥٨} . الشراكة في الاسرة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، العدد ٣١ ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٢ ، ص١٠ .

دراسة هيثم فيصل علي الاحبابي الموسومة بـ (مبادئ حقوق الانسان والمرأة العراقية) (٥٩)

هدفت هذه الدراسة الى تعرف واقع المرأة العراقية في ظل مبادئ حقوق الانسان والكشف عن أهم العوامل والمعوقات التي تحول دون حصول المرأة على حقوقها .

وقد استخدم الباحث في الدراسة المنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج المسح الميداني بأنتقاء عينة مؤلفة من (٢٠٠) أسرة في مدينة بغداد تتألف من (١٥٠) أنثى و (٥٠) ذكر ، وأعتد الباحث على ثلاثة وسائل في جميع البيانات الخاصة بالبحث وهي أستمارة الاستبانة والمقابلة الميدانية والمشاهدة .

أما أهم الاستنتاجات التي خرج بها الباحث من الدراسة فهي :

١. توصلت الدراسة ان نمط المحيط الاسري الذي تعيش فيه المرأة يحول دون مشاركتها السياسية وبنسبة (٧٢,٥%) من العينات .
٢. توصلت الدراسة ان خروج المرأة للعمل والمشاركة الى جنب الرجل يزيد من وعيها وثقافتها الاجتماعية وبنسبة (٧٩%) من العينات .
٣. أكدت الدراسة أن هناك تميزاً نحو المرأة في تولي مناصب قيادية وسياسية واجتماعية في المجتمع وبنسبة (٩٥,٥%) من العينات .
٤. تبين من الدراسة أن الدين يقوي حقوق المرأة ولا يضعفها وبنسبة (٩٠,٥%) من العينات .
٥. توصلت الدراسة ان المجتمع العراقي يمكن أن يحرز تقدماً في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة مستقبلاً وبنسبة (٦٩%) من العينات .

دراسة عربية

١. دراسة منى اسماعيل ، وشادية عطية الموسومة بـ (الفجوة النوعية / التحيز ضد المرأة ٩٨) (٦٠)

هدفت هذه الدراسة الى اختبار دور الأسرة في خلق التحيز ضد النساء وتفاقمه من خلال دراسة الفجوة النوعية في مراحل دور الحياة الثلاثة ، الطفولة المبكرة ، المدرسة ، الزواج . فالتحيز ضد المرأة في أشكاله المختلفة يعد عائقاً في طريق التنمية المستدامة ، فهذا التحيز يمنع حصول عدد كبير من النساء على التعليم ،

^{٥٩} . هيثم فيصل علي الاحبابي ، مبادئ حقوق الانسان والمرأة العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٥ .

^{٦٠} . منى اسماعيل وشادية عطية ، الفجوة النوعية / التحيز ضد المرأة (٩٨) ، دراسات تحليلية من المسح الديموغرافي الصحي (١٩٩٥) ، التقرير النهائي عام ١٩٩٨ ، المجلس القومي للسكان ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

التدريب ، العمل ، الخدمات الصحية والحقوق الشرعية التي تعتبر مقومات مهمة للتنمية المستدامة .

أعتمدت الدراسة على بيانات الاستبانة الفردية ، وبيانات نموذج وضع المرأة ، الى جانب الاستبيان الفردي في اختبار الفجوة النوعية خلال الحياة الزوجية . اما مجتمع البحث فتكون من الوجه البحري ، الوجه القبلي ، محافظات الحدود .

اما اهم الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة فهي :

- ١ . توصلت الدراسة أن هناك تفرقة من قبل الأسرة بين الأولاد والبنات خلال فترة الطفولة المبكرة وخاصة فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية والتطعيم والعلاج .
- ٢ . كان التحيز ضد الاناث اسوء ما يمكن في ريف الوجه القبلي فيما يتعلق بتعليم الاناث والتسرب من المدرسة .
- ٣ . سيطرة التقاليد التي من شأنها عزل المرأة وخضوعها وأنكار ذاتها .
- ٤ . كما أوضحت الدراسة أن عدداً قليلاً من الأمهات يفضلن الحاق الولد عن البنت بالجامعة بسبب الاعتقاد بأن الأولاد بحسب التقاليد يجب أن ينالوا قسطاً أكبر من التعليم عن البنات ، وهذا المبرر شائع بشكل أكبر في ريف الوجه القبلي .
- ٥ . كما أوضحت الدراسة أن هناك اختلافات بين النساء والرجال من ناحية عملية اتخاذ القرار ، والاستقلال المالي .

دراسة أجنبية

- ١ . دراسة تريزا موجدازا الموسومة بـ (التمييز ضد المرأة في عالم حقوق الانسان) ^(٦١)

تبدأ الدراسة السؤال الخاص لماذا لا يزال هناك تمييز ضد المرأة وبصفة خاصة في ضوء الأدوات الدولية الشاملة الخاصة بحقوق الانسان للمرأة والقوانين التي تعادي التمييز ، والاستراتيجيات التي يتم استخدامها من جانب السيدات النشيطات في الاقليم وفي أي مكان؟

^{٦١} . تريزا موجدازا ، التمييز ضد المرأة في عالم حقوق الانسان ، الوضع الخاص بالمرأة في جنوب افريقيا ،

وترى الدراسة أن التمييز ضد المرأة مستمر ، حيث عانت النساء في جنوب افريقيا من التمييز بسبب الجنس خلال العديد من السنوات وان مجتمعات جنوب افريقيا حافظت على ثقافتها المليئة بممارسات عرفية تعمل على التمييز ضد المرأة وتتواجد بشكل راسخ في حياة الافراد ، حيث أن الافراد في جنوب افريقيا كانت لديهم العديد من الممارسات العرفية الشائعة مثل " لوبولا " أي مهر العروس أو الأموال والهدايا والماشية التي يقدمها العريس لأسرة العروس ، واحتفالات الزواج ، وشعائر رثاء الأرامل ، وشعائر الأرت المترتبة على ذلك . تبرز الدراسة كيف أن هذه الممارسات العرفية تم استخدامها للتمييز ضد النساء ، كما أنه تم ادراجها في ضمن دساتير وتشريعات محلية تعمل على تزايد عملية التمييز ضد المرأة.

الأطار النظري :

بعض التفسيرات النظرية الاجتماعية لمظاهر التمييز ضد المرأة .
أن مظاهر التمييز ضد المرأة ترتبط بالعديد من العوامل ، الأمر الذي جعل تفسيرها بنظرية واحدة منفردة أمراً غير دقيق ، ومن هنا جاءت الحاجة الى ضم نظريتين أو أكثر لدراسة مظاهر التمييز ضد المرأة ، لنستطيع تحليل هذه المشكلة ، لذا سوف نورد بعض النظريات الاجتماعية التي ترتبط بمتغيرات البحث بشكل أو بآخر ، ومن هذه النظريات هي:
١ . النظرية الماركسية :

أن ظاهرة التمييز ضد المرأة ووفقاً للنظرية الماركسية بدأت مع أول تقسيم كبير للعمل بحسب النوع (ذكور وأناث) أي أنه مع التطور التدريجي للمجتمع مع بداية ظهور الملكية الخاصة رسخ المجتمع الرجولي تقسيم العمل القائم على النوع وسخره لمقتضياته ، جاعلاً منه الأساس الذي يقوم عليه اضطهاده للمرأة^(١٢) . ومع استمرار عملية التطور والتقدم ، والتقسيم المتزايد للعمل ، أخذت أشكال التمييز ضد المرأة تتجاوز حدود التمييز الطبيعي أو النوعي وتتسع شيئاً فشيئاً لتتخذ مظاهر وأشكالاً عديدة أخرى ، اقتصادية واجتماعية وثقافية وروحية متنوعة ، فأصبحت المرأة أقل أنتاجية من الرجل ، وأصبح الرجل أكثر تفوقاً على المرأة وهذا يعني انه مع ظهور المجتمع الطبقي رسخ المجتمع التقسيم الجنسي للعمل وسخره لمقتضياته جاعلاً منه الأساس الذي يقوم عليه اضطهاده للمرأة ، هذا

^{١٢} . بو علي ياسين ، أزمة المرأة في المجتمع الذكوري ، سوريا ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٢

التطور بما رافقه وما تبعه من تغيرات مختلفة جعل من النساء جنساً من الدرجة الثانية في قيمته الانسانية وفي موقفه الحضاري وفي دوره الاجتماعي^(٦٣) . لذا تعد المرأة الفئة المستغلة حسب النظرية الماركسية أذ تعمل الطبقة المستغلة لابقاء دونيتها وتبعيتها ، وتحاول جاهدة منعها من التغيير ، ويتضح ذلك في محاولة الرجل منع زوجته من العمل والتعليم ، أو حرمان الأب لابنه من اختيار شريك الحياة لابقاء سيطرته وقمعه عليها^(٦٤) . وبذلك ترى الماركسية أن السبب الأول لظاهرة التمييز ضد المرأة كان اقتصادياً . حيث رسخ الرجال تقسيم العمل القائم على أساس النوع وسخروه لمصلحتهم في قمع وأضطهاد المرأة ، وهذا يعني أن التقسيم الطبقي ونظام تقسيم العمل هو مفتاح قمع المرأة . وعليه ترى النظرية الماركسية أنه لا يمكن إنهاء التمييز ضد المرأة إلا بزوال الطبقات والصراع الطبقي والاستقلال .

٢. النظرية البنائية الوظيفية :

تدور فكرة هذه النظرية حول تكامل الاجزاء في كل واحد بتحليل العلاقة بين الاجزاء والكل ، بمعنى أن كل عنصر في المجموعة يسهم في تطور أو صياغة الكل ، فأصحاب هذه النظرية يرون أن أي نسق اجتماعي أو نظام يتألف من عدد من الاجزاء المترابطة ، وبالتالي فإن كل جزء من أجزاء النسق يكون وظيفياً ، اذ ان لكل جزء وظيفة^(٦٥) .

ومن أشهر رواد هذه النظرية هو " ثالكوت بارسونز " الذي يؤكد بأن الأسرة وحدة بنائية وهي الوحيدة التي تستطيع القيام بمهمة أعداد الصغار وتنشئتهم بغرس القيم والمعتقدات وجميع الرموز الثقافية والمبادئ الاجتماعية ، لذا فإن أهم وظيفتين تقوم بهما الأسرة من وجهة نظر بارسونز ، هما وظيفتا التنشئة الاجتماعية وتكوين شخصية البالغين من ابناء المجتمع^(٦٦) . وبذلك فقد رأى بارسونز أن الرجل يختص بالأدوار الوظيفية وهي التي تربط الأسرة بالعالم الخارجي وتعمل على استمرارها كوحدة كائنة في البيئة

^{٦٣} . المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

^{٦٤} . ليلي عبد الوهاب ، العنف الأسري (الجريمة والعنف ضد المرأة) دمشق ، دار المدى ، ١٩٩٤ ، ص ٢٢ .

^{٦٥} . John J – Macionis ، Sociology ، New Fersey ، prentice – Hall ، ١٩٥١ ، p١٥-

١٦ .

^{٦٦} . Gerardo Dohhell ، Mastering Sociology ، Britain ، Macmillaneducation Ltd ١٩٨٥ ،

p٤٥ .

المحيطة بها ، بمعنى أن عمل الأب ووظيفته هي التي تحدد الوضع الاجتماعي للأسرة ككل لأنه يربط الأسرة بالمجتمع الخارجي ، وهذا الأب تمت تنشئته لهذا الدور^(٦٧) .

أما الدور الذي تلعبه الأم فإنه يعتمد على الوظائف البيولوجية للمرأة ، فالأم بحسب رأي بارسونز " تختص بالأدوار المعبرة وهذا التحديد هي عمليات خاصة ولصيقة بالمرأة ، كما أن طبيعة هذه الأدوار تجعل المرأة مسؤولة عن تحقيق الثبات والاستقرار الداخلي للأسرة ، والعناية بالأطفال ، وتوفير النواحي العاطفية للزوج^(٦٨) .

وعليه فإن وظائف المرأة بحسب رأي بارسونز تمثل في الانجاب والرضاعة وتوفير النواحي العاطفية للرجل أو الزوج ، وهذا يعني أن ما عدا ذلك من وظائف وأدوار هي من أختصاص الرجل .

وبذلك تفسر النظرية البنائية الوظيفية ظاهرة التمييز ضد المرأة انطلاقاً من النسق الأسري الذي في أطاره تتحدد الأدوار لكل من الرجل والمرأة على أساس الفروق البيولوجية والجنسية في الرجل والمرأة .

النظرية النسوية :

أن النظرية النسوية تمثل تلك الحركة الاجتماعية السياسية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتسعى الى تحقيق حقوق المرأة وأزالة التمييز بين الجنسين .

ولقد أدت الحركة النسوية الى ظهور سلسلة طويلة من النظريات التي تحاول تفسير التفاوت تمهيداً للتغلب على حالة اللامساواة الاجتماعية بين الرجال والنساء . وتختلف هذه النظريات النسوية فيما بينها اختلافاً كبيراً حول التفاوت الجنوسي ، رغم اتفاقهما على أن المرأة لا تتمتع بوضع منصف في المجتمع^(٦٩) . وبذلك سوف نستعرض الملامح العامة لأثنين من تلك الاتجاهات هما الاتجاه الليبرالي والاتجاه الراديكالي .

النسوية الليبرالية (الموجة النسوية الأولى) :

^{٦٧} . سامية الخشاب ، النظرية الاجتماعية ، القاهرة ، دار المعارف ، ط١ ، ١٩٩٣ ، ص٤٣ . .

^{٦٨} . المصدر نفسه ، ص٤٣ .

^{٦٩} . د. انتوني غدنز ، كارين بيردسال ، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) ، ترجمة د. فايز الصايغ ، بيروت

، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٤ ، ٢٠٠٥ ، ص١٩٥ .

ترجع الجذور التاريخية للنسوية الى أوائل القرن التاسع عشر ، يعزو هذا الاتجاه التفاوت بين الجنسين الى التوجهات والمواقف الاجتماعية والثقافية ، وخلافاً للمنحى الراديكالي ، فإن أنصار ونصيرات النسوية الليبرالية لا ينظرون الى أخضاع المرأة بأعتبارها من نسق أو بنية اجتماعية ضخمة . وبدلاً من ذلك ، فإنهم يلفتون الانتباه الى عدد كبير من العوامل المنفصلة التي تسهم في خلق التفاوت بين الرجال والنساء أنهم على سبيل المثال ، يركزون على التحيز الجنسي والتفرقة في المعاملة ضد النساء في اماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية ووسائل الاعلام الجماهيري وعلى هذا الأساس ، فإنهم يركزون جهودهم على إيجاد وحماية الفرص المتكافئة للنساء عبر التشريعات والوسائل الديمقراطية الأخرى ويؤيد هؤلاء اصدار مثل هذه التشريعات مثل قوانين المساواة في الاجر والقوانين المناهضة للتمييز ضد المرأة والقوانين الأخرى التي تجعل للنساء والرجال حقوقاً متساوية أمام القانون ويسعى انصار المدرسة النسوية الليبرالية من خلال الانظمة القائمة الى تحقيق الإصلاحات بصورة تدريجية وهم بذلك يختلفون عن المدرسة النسوية الراديكالية التي تسعى الى الاطاحة بالنظام القائم برمته^(٧٠) .

النسوية الراديكالية المتطرفة (الموجة النسوية الثانية) :

أن الموجة النسوية الثانية تجذرت كحركة راديكالية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي . تنطلق النسوية الجذرية المتطرفة من الاعتقاد بأن الرجال هم المسؤولون عن استغلال النساء وهم المنتفعون في الوقت نفسه من هذا الوضع ، من هنا فإن البطيركية – أي الهيمنة النظامية المنهجية للذكور على الاناث في المجتمع . هي من القضايا المحورية لهذه المدرسة النسوية ، وفي نظر هذه الفئة فإن البطيركية ظاهرة شاملة انتشرت في جميع المجتمعات وفي مختلف الأزمنة والثقافات ويركز هؤلاء الدارسون على العائلة بأعتبارها المنبع الأول لقمع المرأة في المجتمع ويضيف هؤلاء أن الرجال يستغلون النساء بالاعتماد على ما يقدمه من اعمال بيئية ومنزلية في حين ينكرون عليهن ويحولون بيتهن وبين الوصول الى مواقع السلطة والتأثير في المجتمع^(٧١) .

وبذلك ترى النسوية الراديكالية ان طبيعة العلاقة التي تحكم المرأة بالرجل داخل الأسرة ، مازالت تحكمها بقايا علاقات العبودية التي تأسست تاريخياً مع نشأة الملكية الخاصة وسيطرة الحضارة الذكورية في ظل سيادة النظام الابوي الذي

^{٧٠} . المصدر نفسه ، ص ١٩٦ .

^{٧١} . المصدر نفسه ، ص ١٩٦-١٩٧ .

أعطى السلطة المطلقة للرجل وفرض على المرأة الخضوع بالقوة ، لذا فإن دعاء النسوية الراديكالية تؤكد بأن المجتمعات المعاصرة على الرغم من كل ما طرأ عليها من تغيرات تبقى مجتمعات (ذكورية – أبوية) وأن الأسرة تتشكل بناءً على أوامر أبوية فالأسرة برأيهم تقوم بتنشئة الطفل على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار مما يحافظ على بقاء النظام الأبوي واستمراره ، كما يؤكدون أن النظام الأبوي والقيم العنيفة التي تعد النساء ملكية للرجل تسهم برأيهم في استمرار العنف ضد المرأة^(٧٢) أي تأثير النظام الأبوي على القمع الذي كانت تتعرض له المرأة .

الإطار الميداني :

منهجية البحث

١. منهج البحث :

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية ، وأن من ضرورات الدراسة الوصفية تحديد هدف الدراسة ومفاهيمها ، وأدواتها ومجالاتها ثم جمع البيانات وتقريرها وتبويبها وتحليلها وصولاً إلى النتائج والتوصيات على وفق ما تتضمنه دراستنا الحالية تعد دراسة وصفية .

واعتمدت الباحثة في هذا البحث على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة الذي يعتمد على طريقة جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها بغية الوصول إلى دلالاتها .

٢. مجالات البحث :

١. المجال المكاني : نقصد به المنطقة الجغرافية التي أجريت فيها الدراسة والمنطقة الجغرافية لدراستنا تمثلت في محافظة ديالى وتم توزيع استمارة الاستبانة على النساء في محافظة ديالى .
٢. المجال الزمني : ونعني به تحديد المدة التي استغرقت في جميع البيانات واعداد الدراسة وتوزيع استمارات الاستبانة على العينات ، والمجال الزمني لدراستنا امتد من ٢٠١٠/٩/١٠ حتى ٢٠١١/٢/٥ .
٣. المجال البشري : ونقصد به تحديد موقع الدراسة او مجموعة الأشخاص الذين ستجري عليهم الدراسة ، وكانت وحدات العينة تتمثل بالنساء في محافظة ديالى ، ولعدم وجود احصائية دقيقة عن عدد نساء المحافظة ممن

٧٢ . د. حلمي ساري ، العنف الأسري بين علم الاجتماع والقانون ، بحث منشور على الانترنت في مجلة سطي المعرفة (المحور الاجتماعي) ، ٢٠٠٣ ، ص ٣ .

تجاوزت اعمارهن (١٨) سنة ، وزعت استمارة الاستبانة على شرائح مختلفة من النساء يمارسن اعمالاً مختلفة بعضهن موظفات والبعض طالبات والباقيات من ربوات البيوت .

٣. اختيار العينة :

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (١٠٥) امرأة في محافظة ديالى وزعت عليهن استمارة الاستبانة .

٤. طريقة جمع المعلومات :

أعتمدت الباحثة في جمع المعلومات على استمارة الاستبانة لتعرف مظاهر التمييز الذي تتعرض له المرأة في محافظة ديالى فضلاً عن ذلك أعتمدت الباحثة على طريقة الملاحظة السهلة والمقابلة الميدانية من خلال استمارة الاستبانة وقد مرت عملية تصميم الاستبانة بالمراحل الآتية :

١. الاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التي تناولت مظاهر التمييز ضد المرأة

٢. توجيه سؤال مفتوح لعينة عشوائية من النساء يمثلن شرائح اجتماعية مختلفة من النساء لتعرف اهم مظاهر التمييز الذي تتعرض له المرأة في محافظة ديالى .

٣. الاعداد الأولي لفقرات الاستبانة .

٤. توزيع الاستبانة على الخبراء لأبداء الرأي .

٥. الأعداد النهائي لفقرات الاستبانة .

٥. الوسائل الاحصائية :

الوسائل الاحصائية التي استخدمت في البحث هي :-

١. معامل ارتباط بيرسون لحساب ثبات الاستبانة .

٢. النسب المئوية .

٣. كاً^٢ (٣×١) لأختبار فرضيات البحث .

٦. صدق الاستبانة :

عرضت الباحثة استمارة الاستبانة على عدد من الخبراء * للتحقق من مدى صلاحية فقرات الاستبانة الذي وضعته الباحثة ومدى دقة الأسئلة وشموليتها

* أسماء الخبراء

١. أ.د. سامي مهدي العزاوي ، علم النفس التربوي ، مركز ابحاث الطفولة والأمومة ، جامعة ديالى .

واستيعابها لمفردات الدراسة وبعد اجراء التعديلات البسيطة على بعض الأسئلة أصبحت الاستمارة تتمتع بصدق ظاهري.

٧. ثبات الاستبانة :

لغرض التأكد من ثبات الأستبانة قامت الباحثة بأجراء مقابلة مع (١٠) نساء ، وبعد التأكد من اجاباتهم على أستمارة الاستبانة كررت عليهم مرة ثانية استمارة الاستبانة بعد مرور (١٠) أيام من المقابلة الأولى للتأكد من ثبات الأستبانة وقد قامت الباحثة بأحصاء درجات النساء المبحوثات بعد أن تمت اجابتهن على الأسئلة في الاستمارة بالمقابلة الأولى والثانية وجدنا بعد استخدام قانون بيرسون بأن هناك ترابطاً عالياً في المقابلتين ، فكانت قيمة الترابط (٠،٨٩) أي أن نساء العينة يفهمن أسئلة الاستبانة وأن اجابتهن في المقابلتين كانت تقريباً متطابقة و عليه فإن الاستبيان يتسم بالثبات ويمكن الاعتماد عليه في المقابلات الميدانية .

عرض وتحليلها بيانات البحث البيانات العامة

جدول رقم (١) يوضح البيانات العامة لوحدات العينة

ت	التفاصيل	البيانات	العدد	النسبة المئوية
١	العمر	اقل من ١٩ سنة	٩	٨،٥%
		٢٠ - ٢٩	٣٨	٣٦،١%
		٣٠ - ٣٩	٣١	٢٩،٥%
		٤٠ - ٤٩	١٩	١٨%
		٥٠ فأكثر	٨	٧،٦%
		المجموع	١٠٥	١٠٠%
٢	الحالة الزوجية	متزوجة	٥٠	٤٧،٦%
		عزباء	٤٥	٤٢،٨%
		مطلقة	٢	١،٩%
		ارملة	٨	٧،٦%
		المجموع	١٠٥	١٠٠%
٣	مكان السكن	حضر	٧٠	٦٦،٦%

٢. أم.د. فهمية المشهداني ، علم الاجتماع ، كلية الأداب ، جامعة بغداد .

٣. أم.د. عبد الرزاق جدوع ، علم الاجتماع ، كلية التربية الاساسية ، جامعة ديالى .

٤. م. فاطمة اسماعيل ، علم الاجتماع ، كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالى .

ريف	٣٥	٣٣,٣%		
المجموع	١٠٥	١٠٠%		
مهنة			٤	
موظفة	٥٥	٥٢,٣%		
طالبة	١٨	١٧,١%		
رية بيت	٢٢	٢٠,٩%		
كاسية	١٠	٩,٥%		
المجموع	١٠٥	١٠٠%		
المستوى التعليمي			٥	
تقرأ وتكتب	٥	٤,٧%		
ابتدائية	١٤	١٣,٣%		
متوسطة	١٨	١٧,١%		
اعدادية	٢٧	٢٥,٧%		
معهد	١٢	١١,٤%		
كلية	٢٢	٢٠,٩%		
شهادة عليا	٧	٦,٦%		
المجموع	١٠٥	١٠٠%		

١- ظهر من بيانات الجدول رقم (١) أن نسبة (٨٠,٥%) من العينات تتراوح أعمارهن بين (أقل من ١٩) سنة ، فيما كانت (٣٦,١%) من العينات تتراوح اعمارهن بين (٢٠-٢٩) سنة ، وتبين من خلال الجدول أيضاً أن نسبة (٢٩,٥%) من العينات تتراوح اعمارهن بين (٣٠-٣٩) سنة وهذا يعني أن اعلى نسبة أحتلت أعمار العينات بين الفئتين العمرية الثالثة والرابعة ، في حين كانت نسبة (١٨%) من العينات تتراوح اعمارهن بين (٤٠-٤٩) سنة وأخيراً كانت نسبة (٧,٦%) من العينات تتراوح اعمارهن بين (٧٠ فأكثر) . يظهر من ذلك أن أغلب العينات هن من الفئات الشابة الفاعلة في المجتمع كل ذلك يساعد الباحثة في تشخيص أهم مظاهر التمييز الذي تتعرض له المرأة في مؤسسات المجتمع وأهم السبل لمعالجة تلك المشكلة .

(١) ظهر من بيانات الجدول رقم (١) أن عدد المتزوجات يمثلن أعلى نسبة من وحدات العينة بنسبة (٤٧,٦%) مما يغني الدراسة بمعلومات عن الواقع الاجتماعي للمرأة من خلال تعدد أدوار المرأة في الأسرة أو في مؤسسات المجتمع الأخرى ومدى تأثير الزواج على مشاركتها الفاعلة في المجتمع حين بلغت نسبة العازبات (٤٢,٨%) وهذه النسبة توضح لنا أحتمالين أما أن تكون الفتاة معتمدة على نفسها ومتحملة لمسؤولية اسرتها وبذلك سوف يكون لها دور في المشاركة الفاعلة في المجتمع ، أو أن تكون خاضعة للسلطة الأبوية داخل أسرتها المتمثلة بسلطة الأب أو الأخ الأكبر ، أما عدد الأراامل بلغت نسبتهن (٧,٦%) وعدد المطلقات بلغت نسبتهن

(١٠٩%) وعلى الرغم من قلة عدد العينات في هاتين الفئتين إلا انها تساعد على رفد الدراسة بمعلومات عن واقع المرأة في المجتمع العراقي وما تتعرض له من التمييز .

(٢) ظهر من بيانات الجدول رقم (١) أن نسبة (٦٦,٦%) من العينات كان محل سكانهم الحضر ، مقابل (٣٣,٣%) من العينات كان محل سكانهم الريف يظهر من ذلك أن أغلب العينات ينتمون الى البيئة الحضرية وبذلك يؤدي محل السكن سواء كان ريفاً أو حضراً دوراً مهماً في طبيعة أجابات وحدات العينة وذلك لأختلاف مجتمع المدينة عن مجتمع الريف من حيث طبيعة المعيشة والافكار والمعتقدات والقيم الخ .

(٣) ظهر من بيانات الجدول رقم (١) الى أن نسبة (٥٢,٣%) من العينات يشتغلن في مهن وظيفية ، ونسبة (١٧,١%) من العينات كن طالبات ، ونسبة (٢٠,٩%) من العينات كن ربات بيوت ، في حين كانت نسبة (٩,٥%) من العينات كاسبات . نستدل من ذلك أن أكثر مهن وحدات العينة هي المهن الوظيفية ، مما يدل ما للمهنة من تأثير على مكانة المرأة في المجتمع فضلاً عن تفعيل وتنمية أدوارها المجتمعية في المجتمع ، اذ من خلال العمل يتم اكتساب المرأة مهارات جديدة من خلال انفتاحها على الاخرين وعلى خبرة العمل مما يتيح امامها فهماً أعمق للظروف المحيطة بها . أي فهماً أعمق لمظاهر التمييز الذي تتعرض له المرأة في المجتمع .

(٤) ظهر من بيانات الجدول رقم (١) أن نسبة (٤,٧%) من العينات تقرأ وتكتب ، و (١٣,٣%) من العينات يحملن شهادة الابتدائية ، فيما كانت نسبة (١٧,١%) من العينات يحملن الشهادة المتوسطة ، في حين كانت نسبة (٢٥,٧%) من العينات يحملن شهادة الاعدادية ، في حين ان نسبة (١١,٤%) من العينات من خريجات المعاهد ، في حين كانت نسبة (٢٠,٩%) من العينات من خريجات الجامعات ، وكانت نسبة (٦,٦%) من العينات من خريجات الدراسات العليا يظهر من ذلك أن أكثر نسبة من النساء في العينة يحملن شهادة الاعدادية . مما يدل أن للتعليم تأثيراً واضحاً على المرأة إذ قد يؤثر الى حد كبير في مستوى حياتهن المعاشي ومركزهن الاجتماعي وأوضاعهن الصحية في المجتمع ، ونظرتهن الكلية للحياة ، لأنه من خلال التعليم سوف تصبح المرأة أكثر قدرة على تشخيص مظاهر التمييز الذي تتعرض له في المجتمع وأكثر معرفة ووعياً بحقوقها في المجتمع .

البيانات المتعلقة بمظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمع

جدول رقم (٢)
يبين اجابات وحدات العينة حول مظاهر التمييز ضد المرأة

ت	الفقرات	نعم	%	كلا	%	الى حد ما	%
١	هل تعتقدان بأن التنشئة الأسرية للمرأة تعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها	٦٠	٥٧,١	٢٠	١٩	٢٥	٢٣,٨
٢	هل تعتقدان بأن الثقافة السائدة في المجتمع تعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة	٧٢	٦٨,٥	١٠	٩,٥	٢٣	٢١,٩
٣	هل تعتقدان بأن هناك تفضيل من قبل الأسرة في تعليم الذكور على الاناث	٦٥	٦١,٩	١٥	١٤,٢	٢٥	٢٣,٨
٤	هل تعتقدان بأن حرمان الفتاة من التعليم بمراحله المختلفة يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها	٨٠	٧٦,١	٥	٤,٧	٢٠	١٩
٥	هل تعتقدان بأن النظام التربوي التعليمي في العراق بما يتضمنه من مناهج دراسية يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة	٧٠	٦٦,٦	٩	٨,٥	٢٦	٢٤,٧
٦	هل تعتقدان بأن هناك تمييزاً ضد المرأة في تولي مناصب قيادية وسياسية واجتماعية في المجتمع	٦١	٥٨	١٤	١٣,٣	٣٠	٢٨,٥
٧	هل تعتقدان بأن هناك تمييزاً ضد المرأة في مجال الفرص الممنوحة لها في العمل الوظيفي	٥١	٤٨,٥	١٦	١٥,٢	٣٨	٣٦,١
٨	هل تعتقدان بأن المرأة أكثر قبولا للوظائف المتدنية من الرجل والاجور الواطنة	٥٢	٤٩,٥	٢٠	١٩	٣٣	٣١,٤
٩	هل تعتقدان بأن عمل المرأة خارج المنزل يزيد من وعيها بحقوقها في المجتمع	٧٤	٧٠,٤	١٥	١٤,٢	١٦	١٥,٢
١٠	هل تعتقدان بأن مساهمة المرأة في الحياة السياسية حالياً مساهمة فعالة	١٠	٩,٥	٧٤	٧٠,٤	٢١	٢٠
١١	هل تعتقدان بأن جهل المرأة بحقوقها في المجتمع يعد أحد	٦٩	٦٥,٧	٧	٦,٦	٢٩	٢٧,٦

						العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها	
٢٥,٧	٢٧	٧,٦	٨	٦٦,٦	٧٠	هل تعتقد بأن للتفسير الخاطئ للنصوص الدينية من قبل أفراد المجتمع يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة	١٢
٢٦,٦	٢٨	٩,٥	١٠	٦٣,٨	٦٧	هل تعتقد بأن هناك فجوة كبيرة بين ما تنص عليه القوانين حول حقوق المرأة وبين التطبيق الفعلي لتلك القوانين على أرض الواقع	١٣
٢٠	٢١	١٠,٤	١١	٦٩,٥	٧٣	هل تعتقد بأن العنف الموجه ضد المرأة يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها	١٤
١٧,١	١٨	٢٠,٩	٢٢	٦١,٩	٦٥	هل تعتقد بأن وسائل الإعلام الجماهيري تعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة	١٥
٢٠	٢١	٤,٧	٥	٧٥,٢	٧٩	هل تعتقد بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي في المجتمع تعد أحد العوامل التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة	١٦
٢٠	٢١	٥,٧	٦	٧٤,٢	٧٨	هل تعتقد بأن النظام الصحي في العراق لا يلبي احتياجات المرأة العراقية	١٧

١. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (١,٥٧%) من العينات يعتقدن بأن التنشئة الأسرية للمرأة تعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها ، مقابل (١٩%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢٣,٨%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من هذه البيانات التأثير السلبي لاساليب التنشئة الأسرية في تكريس التمييز ضد المرأة . حيث يستخدم الوالدان أساليب تربية مع الذكور تختلف عن تلك التي يستخدمونها مع الإناث . ومن تلك الأساليب سلطة الذكر على الأنثى من حيث المكانة وتقسيم الأدوار داخل الأسرة ومشاركة الأب في اتخاذ القرارات أكثر من البنت فضلاً عن ذلك عدم السماح للبنت في حالات كثيرة من اكمال دراستها مقارنة بالأبن وعليه فإن أساليب التنشئة الأسرية انعكاس لثقافة المجتمع التي تحدد مكانة المرأة ودورها وتحصيلها الدراسي واختياراتها المهنية . وبعد اخضاع فرضية البحث إلى اختبار كاً

(٣×١) لمعرفة الفرق المعنوي في اجابات العينات ، وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً عالياً في أجابتهن أذ كانت القيمة المحسوبة (٤٢،٥) هي أكبر من القيمة الجدولية (٦) على درجة حرية (٢) ومستوى ثقة (٩٥%) مما يؤكد صحة فرضية البحث التي تقول " أن التنشئة الأسرية للمرأة تسهم في تكريس التمييز ضدها " وهذه النتيجة التي توصلت اليها الدراسة تتفق مع دراسة منى أسماعيل ، وشادية عطية عن الفجوة النوعية التي تؤكد أن التنشئة الأسرية هي أساس التمييز ضد المرأة .

٢. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٦٨،٥%) من العينات يعتقدن بأن الثقافة السائدة في المجتمع تعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة مقابل (٩،٥%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢١،٩%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من هذه البيانات بأن الثقافة السائدة في المجتمع والقائمة على النوع هي أساس معظم اشكال التمييز التي تتعرض لها المرأة في المراحل العمرية اللاحقة وفي مختلف المجالات ، كالصحة والعمل والتعليم والمشاركة السياسية وصنع القرار وعليه فأن الثقافة السائدة والعادات والتقاليد والثقافة الأبوية بمرجعيتها المختلفة التي تبرر عدم منح المرأة لحقوقها بالوسائل كافة العائق الأول في وجه تمكين المرأة في المجالات كافة وبذلك فالثقافة السائدة في مجتمعنا تكشف الكثير من المضامين التي تكرس قيماً ومعايير اجتماعية تدعو الى التمييز ضد المرأة وبعد أخضاع فرضية البحث الى اختبار كآ (٣×١) لمعرفة الفرق المعنوي في اجابات العينات ، وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً عالياً في اجابتهن أذ كانت القيمة المحسوبة (٦١) هي أكبر من القيمة الجدولية (٦) على درجة حرية (٢) ومستوى ثقة (٩٥%) مما يؤكد صحة فرضية البحث التي تقول " أن الثقافة السائدة في المجتمع تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة " وهذه النتيجة التي توصلت اليها الدراسة تتفق مع دراسة تريزا موجدزا عن التمييز ضد المرأة في عالم حقوق الانسان ومع دراسة منى اسماعيل ، وشادية عطية عن الفجوة النوعية / التحيز ضد المرأة .

٣. أظهرت بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٦١،٩%) من العينات يعتقدن بأن هناك تفضيل من قبل الأسرة في تعليم الذكر على الاناث ، مقابل (١٤،٢%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢٣،٨%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من هذه البيانات أن اساليب التنشئة الأسرية بما تتضمنه من التفرقة بين الجنسين في مجال التعليم مع انخفاض

المستوى المعاشي للأسرة وحاجة الأسرة للفتاة في الأعمال المنزلية بدلاً من التعليم فضلاً عن تفضيل الكثير من الأسر زواج الفتاة على اكمال دراستها مما يؤدي بذلك الى حرمانها من مواصلة تعليمها في مختلف المراحل وهذه هي النتيجة الطبيعية لما يحيط المرأة من عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية تقلل من طموحها .

٤ . ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (١،٧٦%) من العينات يعتقدن بأن حرمان الأناث من التعليم بمراحله المختلفة يعد احد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها ، مقابل (٧،٤%) من العينات لا يعتقدن ذلك في حين كانت نسبة (٩،١%) من العينات يعتقدن الى حد ما . يتضح من ذلك بأن حرمان الأناث من التعليم يعد أحد أهم العقبات التي تعيق نشاط المرأة ومشاركتها الفاعلة في مختلف الانشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية فالتعليم يعد عامل قوة وتمكين للمرأة .

٥ . ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٦،٦%) من العينات يعتقدن بأن النظام التربوي التعليمي في العراق بما يتضمنه من مناهج دراسية يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة مقابل (٥،٨%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٧،٢٤%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك على الرغم من الانجازات التي حققتها النظام التربوي التعليمي في العراق من محو الأمية وتعليم الزامي إلا أنه في الحقب الأخيرة الثلاثة تعرض إلى عقبات اقتصادية وسياسية واجتماعية أدت إلى تحديد دوره في الرقي في بناء شخصية الفرد العراقي وبضمنها شخصية المرأة وما تحتاجه من رفع قدراتها ومهارتها^(٧٣) للمشاركة الفعالة في المجتمع . فضلاً عن ذلك أن أغلب المناهج الدراسية تعرض صورة تقليدية للمرأة لا تتناغم مع أدوارها الفاعلة في المجتمع من خلال تحديد الأدوار التبعية والمنزلية للمرأة والتشجيع عليها . مما يؤثر سلباً على نظرة المرأة لنفسها من جانب ونظرة المجتمع اليها من جانب آخر وبذلك يعكس النظام التعليمي المعايير والقيم السائدة في المجتمع والخاصة بالنوع الاجتماعي .

٦ . ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٥٨%) من العينات يعتقدن بأن هناك تمييزاً ضد المرأة في تولي مناصب قيادية وسياسية واجتماعية في

^{٧٣} . ألاء عيد الله معروف ، المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨٨ .

المجتمع مقابل (١٣،٣%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢٨،٥%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك أن طبيعة التنشئة الأسرية للمرأة تحدد أدوارها منذ البداية فهي محرومة من اتخاذ القرار حتى أن تأهيلها العلمي وتخصصها العلمي لا يشفع في مساواتها بالرجل في أداء الاعمال القيادية لأنها في نظر المجتمع مقتصرة على الرجال ، وقد شكل ذلك عائقاً دون منحها فرص تطوير ذاتها ومشاركتها في مواقع صنع القرار فضلاً عن ذلك أن عدم تواجد المرأة في المواقع القيادية وخاصة الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية للدولة يكرس مظاهر التمييز ضد المرأة في مجالات الحياة كافة حيث أن ندرة تواجد المرأة في هذه المواقع هو السبب في كل ما تتعرض له المرأة من تمييز . فضلاً عن ذلك نجد أن أغلب مصادر القوة الاجتماعية والسياسية ما زالت بيد الرجل وأن الفجوة بين الجنسين ما زالت واسعة وعلية فإنه من يسيطر ومن يخضع ومن يتخذ القرار ومن له الكلمة الأخيرة ومن له القيادة غالباً ما تكون لصالح الرجل (٧٤) . وبعد اخضاع فريضة البحث الى اختبار كاً (٣×١) لمعرفة الفرق المعنوي في اجابات العينات ، وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً عالياً في اجابتهن إذ كانت القيمة المحسوبة (٣٢،٦) هي اكبر من القيمة الجدولية (٦) على درجة حرية (٢) ومستوى ثقة (٩٥%) مما يؤكد صحة فرضية البحث التي تقول " أن هناك تمييزاً ضد المرأة في تولي مناصب قيادية وسياسية واجتماعية في المجتمع " وهذه النتيجة التي توصلت اليها الدراسة تتفق مع دراسة هيثم فيصل الاحبابي عن مبادئ حقوق الانسان والمرأة العراقية والتي تؤكد أن هناك تمييزاً نحو المرأة في تولي مناصب قيادية وسياسية واجتماعية في المجتمع .

٧. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٤٨،٥%) من العينات يعتقدون بأن هناك تمييزاً ضد المرأة في مجال الفرص الممنوحة لها في العمل الوظيفي ، مقابل (١٥،٢%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (١١،٢%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك بأن هناك تمييزاً ضد المرأة في مجال الفرص الممنوحة لها في العمل الوظيفي . وذلك بسبب المورثات الثقافية السائدة في مجتمعنا لصالح الرجل التي تسهم في تثبط عزيمة المرأة لدى دخولها سوق العمل بسبب معتقدات تقليدية متعددة وبحجة أن المرأة خلقت لتربية الأطفال والاهتمام بشؤون

٧٤ . ألاء عيد الله معروف ، مصدر سابق ، ص١٢٦-١٢٧ .

المنزل ، فضلاً عن ذلك فإنه ينظر الى المرأة بأنها أقل كفاية من الرجل في مجال العمل الوظيفي ، فضلاً عن ذلك فإن طبيعة المهنة التي تشغلها المرأة حيث نجد أن الغالبية العظمى من النساء تتركز في المهن المؤنثة مثل الأعمال المكتبية الصادرة الواردة والصناعات النسيجية والغذائية وهي مهن قاعدية لا توفر لهن فرص تحقيق تقدم او تطور ملحوظ ، حتى في حال توفر تلك الفرص تكون محدودة جداً^(٧٥) وبعد أخضاع فرضية البحث الى اختبار كاي^٢ (٣×١) لمعرفة الفرق المعنوي في اجابات العينات ، وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً عالياً في اجابتهن إذ كانت القيمة المحسوبة (١٧،٨) هي أكبر من القيمة (٦) على درجة حرية (٢) ومستوى ثقة (٩٥%) مما يؤكد صحة فرضية البحث التي تقول " أن هناك تمييزاً ضد المرأة في مجال الفرص الممنوحة لها في العمل الوظيفي .

٨. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٤٩،٥%) من العينات يعتقدن بأن المرأة أكثر قبولاً للوظائف المتدنية من الرجل والاجور الواطئة مقابل (١٩%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٣١،٤%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك على الرغم من الجهود الذي يبذلها المجتمع الدولي لمنع التمييز ضد المرأة في مجال العمل . إلا أن التفاوت بين الجنسي في سوق العمل فيما يتعلق بنوع العمل وظروفه ازدادت ايضاً مما أثر بدوره بوجه خاص في الظروف المعيشية للمرأة . حيث يمكن أن نرى قدرات متدنية القيمة نظراً الى عملها المتزايد في قطاع الخدمات فضلاً عن ذلك أن النساء أكثر من الرجل في مقاومة العمل والقبول في عمل بأجر منخفض فالمرأة تأخذ أجراً متدنياً أدنى من الرجل في مهن مماثلة وذلك بسبب المعاناة التي تعانيها من اجل اعانة اطفالها او اسرتها لكسب لقمة العيش ، فضلاً عن ذلك أن النساء تمارس أعمالاً لا تتطلب كفاءة عالية وعليه تتقاضى اجوراً واطئة^(٧٦) . وبالحديث عن الفرص الاقتصادية المتاحة والتي تتعلق بنوعية مشاركة المرأة الاقتصادية خارج حدود كونها عاملة نجد أن من الممكن أن تحصل المرأة على عمل

^{٧٥} . سميرة صبح ، تمكين المرأة في سوريا ، السياسات والمؤسسات ذات الصلة ، المركز الوطني للسياسات

الزراعية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧ .

^{٧٦} . هيثم فيصل علي الاحبابي ، مبادئ حقوق الانسان والمرأة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .

بسهولة نسبياً ولكن عملها ذلك يكون متركزاً في الاعمال ذات الأجر المتدني أو الأعمال التي لا تتطلب مهارة عالية^(٧٧).

٩. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٤،٧٠%) من العينات يعتقدن بأن عمل المرأة خارج المنزل يزيد من وعيها بحقوقها في المجتمع ، مقابل (٢،٤١%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢،١٥%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك أن عمل المرأة خارج المنزل زاد من كفايتها الشخصية ، الى جانب ما أسهم به عملها خارج المنزل من انفتاحها على اطراف ثقافية مختلفة ساعدت بدورها على اتساع افاقها ، وتغيير نظرتها الى الحياة فضلاً عن تدعيم الشعور بالاستقلال الاقتصادي ويجاد فرص اوسع للتعبير عن ذاتها والاحتفاظ بفرديتها ، وبالتالي ادى الى ارتفاع مكانة المرأة^(٧٨) وتنمية وتفعيل ادوارها المجتمعية في المجتمع . وبذلك يعد عمل المرأة من أهم الوسائل التي تمكن المرأة من رفع مستوى الوعي بحقوقها في المجتمع .

١٠. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٥،٩٠%) من العينات يعتقدن بأن مساهمة المرأة في الحياة السياسية حالياً اسهام فعال ، مقابل (٤،٧٠%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢٠%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من هذه البيانات على أن أكثر من نصف العينات لا يعتقدن بأن اسهام المرأة في الحياة السياسية حالياً اسهام فعال . وهذا يعني أن دور المرأة في الحياة السياسية مازال ضعيفاً وهامشياً لا يرقى إلى مستوى التحديات المجتمعية حيث أن القيم والتقاليد مازالت تؤدي دوراً في تحديد مشاركة المرأة في الحياة السياسية فضلاً عن سيطرة الشخصيات ذات الافكار الذكورية ونظرة المجتمع المتدنية للمرأة السياسية والمحيط الأسري الذي تعيش فيه المرأة والذي يحول دون مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية ، فضلاً عن قلة وعي المرأة بالأمر السياسية حيث أن المرأة ضعيفة الارادة والكفاية في هذا المجال^(٧٩) فضلاً عن التهديدات والاعتداءات المستمرة على الناشطات السياسيات مما يجعل اسهام المرأة مساهمة ضعيفاً وغير فاعل في الحياة السياسية .

٧٧ . سميرة صبح ، تمكين المرأة في سوريا ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

٧٨ . د. السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري) ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، الجزء الاول ، ١٩٩٧ ، ص ٢٨١ .

٧٩ . ألاء عبد الله معروف ، المرأة وأخذ القرار الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص ٢١٤ .

١١. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٦٥,٧%) من العينات يعتقدن بأن جهل المرأة بحقوقها يعد احد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها مقابل (٦٦,٦%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢٧,٦%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن جهل المرأة بحقوقها في المجتمع يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها . وبذلك تتحمل المرأة جزءاً من تكريس التمييز ضدها فهناك عدد كبير من النساء لايسعين الى نيل حقوقهن في المجتمع سواء في المشاركة الاجتماعية او السياسية ، بل أن البعض منهن لا يعرفن شيئاً من حقوقهن في المجتمع . وبذلك فالجاهلة لحقوقها لا يمكنها حماية نفسها والسبب في جهل المرأة لحقوقها يعود الى عدم مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع التشريع وهذا يعني أن عدم تواجد المرأة بأعداد مناسبة في هذه المراكز يعطي سيطرة رجولية أوسع فيما يتعلق باتخاذ القرارات التي تتسم بروح الرجولة . والتي تتركس اشكالا مختلفة من التمييز ضد المرأة وعليه فإن أولى خطوات مواجهة النظرة الاجتماعية المتدنية للمرأة في بعض المجتمعات تبدأ بالارتقاء بوعيها بحقوقها انسانية ، وتجاوز حالة الأمية الثقافية التي حجبت عنها افاق التطوع نحو دور اجتماعي أفضل^(٨٠) وبعد اخضاع فرضية البحث الى اختبار كاي^٢ (٣×١) لمعرفة الفرق المعنوي في اجابات العينات ، وجدنا أن هناك فرقا معنوياً عالياً في اجابتهن اذ كانت القيمة المحسوبة (٥٦,٤) هي أكبر من القيمة الجدولية (٦) على درجة (٢) ومستوى ثقة (٩٥%) مما يؤكد صحة فرضية البحث التي تقول " أن جهل المرأة بحقوقها في المجتمع يسهم في تكريس التمييز ضدها " .

١٢. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٦٦,٦%) من العينات يعتقدن بأن التفسير الخاطي للنصوص الدينية من قبل افراد المجتمع يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة ، مقابل (٧,٦%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢٥,٧%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك على انه يميل بعض الافراد في المجتمع الى فهم التوجهات الدينية الخاصة بعلاقة المرأة بالرجل أو الزوج بالزوجة بطريقة تتفق مع رغباتهم في فرض سيطرتهم وسلطتهم على

^{٨٠} . أفراح جاسم محمد ، العنف الأسري ضد الزوجة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٥ .

المرأة . وعليه فالدين الإسلامي جاء بمثابة اضخم ثورة اجتماعية في تاريخ الاوضاع النسائية فقبل مجيئه لم تكن المرأة في أي ركن من العالم أكثر من كائن لا حقوق لها ولا احترام لادمتيتها . حتى جاء الاسلام فاقر بحقوق المرأة كالتعليم ، والبيع والشراء والعمل ، بل وأشركها ايضاً في تدبير شؤون الدين والسياسة^(٨١) وعليه فالرؤية الاسلامية صدحت بالحقيقة المطلقة التي ليس لها امتهان لمكانة المرأة وبذلك لاتكون القيم الدنية الاسلامية الحقة قد جعلت المرأة مخلوق متدن المكانة والدور . اما الفهم الغامض والمبهم للنصوص الدينية فتلك قضية اخرى ليس لها مساس بجوهر القيم الدينية وحقيقتها ، وبعد أخضاع فرضية البحث الى اختبار كاس^(١) (٣×١) لمعرفة الفرق المعنوي في اجابات العينات ، وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً عالياً في اجابتهن اذ كانت القيمة المحسوبة (٦،٥٧) هي أكبر من القيمة الجدولية (٦) على درجة حرية (٢) ومستوى ثقة (٩٥%) مما يؤكد صحة فرضية البحث التي تقول " أن التفسير الخاطئ للنصوص الدينية من قبل افراد المجتمع يسهم في تكريس التمييز ضد المرأة " وهذه النتيجة التي توصلت اليها الدراسة تتفق مع دراسة هيثم فيصل الاحبابي عن مبادئ حقوق الانسان والمرأة العراقية ، والتي تؤكد أن الدين يقوي حقوق المرأة ولا يضعفها .

١٣ . ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٨،٦٣%) من العينات يعتقدن بأن هناك فجوة كبيرة بين ما تنص عليه القوانين حول حقوق المرأة وبين التطبيق الفعلي لتلك القوانين على أرض الواقع ، مقابل (٥،٩%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٦،٢٦%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك أن مبدأ المساواة بين الجنسين مبدأ نظري لا يطبق في الواقع الا في نطاق محدود أي انه ما تزال هناك انتهاكات ضد حقوق المرأة في العديد من الدول تتمثل في التمييز بين الجنسين في التعليم ، وفرص العمل والحقوق الاخرى . مما يدل على خطورة هذه الانتهاكات في كثير من دول العالم عامة والعراق خاصة . فعلى الرغم من تلقي حقوق المرأة بشكل خاص اهتماماً دولياً متمثلاً بالاتفاقيات والمواثيق الدولية للقضاء على التمييز ضدها ، ولكن يبدو أن مستوى هذه الاتفاقيات في بلداننا العربية عامة والعراق خاصة حبراً على

^{٨١} . د. حليم بركات ، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية ، بحث منشور في ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، ١٩٩٣ ، ص٥٤ .

ورق تستعمل كخطابات مدوية في الفضاءات الواسعة كلما سنحت الفرصة للحديث على حقوق المرأة ، فالمرأة الى يومنا هذا تعاني من الضغوط اللانسانية من قبيل التمييز والتبخيس والاحتقار والمعاملة القاسية التي تحط من كرامتها^(٨٢) وبعد اخضاع فرضية البحث الى اختبار كآ (٣×١) لمعرفة الفرق المعنوي في اجابات العينات ، وجدنا أن هناك فرقاً معنوياً عالياً في اجابتهن اذ كانت القيمة المحسوبة (٤٨،٧) هي أكبر من القيمة الجدولية (٦) على درجة حرية (٢) ومستوى ثقة (٩٥%) مما يؤكد صحة فرضية البحث التي تقول " أن هناك فجوة كبيرة بين ما تنص عليه القوانين حول حقوق المرأة وبين التطبيق الفعلي لتلك القوانين على أرض الواقع " .

١٤ . ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٦٩،٥%) من العينات يعتقدن بأن العنف الموجه ضد المرأة يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها ، مقابل (١٠،٤%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢٠%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من هذه البيانات على ان اكثر من نصف العينات يعتقدن بأن العنف الموجه ضد المرأة يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها . وعليه يرتبط العنف ضد المرأة ارتباطاً وثيقاً بعلاقات القوى غير المتكافئة بين الرجال والنساء والتمييز القائم على اساس النوع فالعنف ضد المرأة يعد كونه شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة وانتهاكاً لحقوقها الأساسية في الأسرة والمجتمع .

١٥ . ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٦١،٩%) من العينات يعتقدن بأن وسائل الاعلام الجماهيري تعد احد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة ، مقابل (٢٠،٩%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (١٧،١%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك بأن لوسائل الإعلام دوراً في تدعيم التمييز ضد المرأة إذ تعزز وسائل الإعلام صورة الأنثى على انها مخلوق ناقص شابع للرجل وعليه فأنها تعرض الأفراد إلى فكرة التفرقة بين الجنسين وسيطرة الرجل وتبعية

^{٨٢} . مختار شعيب ، التشريعات الوطنية تساهم في تكريس التمييز ضدها (١٠٠ مليون امرأة عربية ضحايا للعنف سنوياً) ، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، بحث منشور على الانترنت ، ٢٠٠٤ ، ص ١ .

المرأة وكثيراً ما تستغل مضامين وسائل الإعلام العربية المرأة باعتبارها موضوع للجنس ، اداة للجذب ووسيلة لتشجيع وزيادة الاستهلاك وبخاصة في مجال الاعلانات^(٨٣) فضلاً عن ذلك تركز وسائل الاعلام على الادوار التقليدية للمرأة (زوجة ، أم ، ربة بيت) مع اغفال شبه كامل لدورها بوصفها عاملة ومنتجة ومساهمة في التنمية والعمل السياسي وضع القرار^(٨٤)

١٦. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٧٥،٢%) من العينات يعتقدن بأن الحرب وانعدام الأمن الاجتماعي في المجتمع تعد أحد العوامل التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في المجتمع ، مقابل (٤،٧%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢٠%) من العينات يعتقدن إلى حد ما . نستنتج من ذلك على انه الحقت ثلاثة حروب واكثر من عقد من العقوبات الاقتصادية فضلاً عن انعدام الأمن الاجتماعي في المجتمع أدى شديداً بالمرأة العراقية حيث تحملت العبء الأكبر من مصاعب الحياة وتراجع دورها التنموي بشكل كبير ، حيث أجبرت هذه الظروف السلبية التي واجهتها المرأة العراقية الى انشغال المرأة في المقام الأول في تأمين لقمة العيش ومستلزمات الحياة لها ولافراد اسرتها وذلك من اجل النهوض بأعباء الحياة اليومية التي تزايد ثقلها يوماً بعد يوم وبذلك اثرت هذه الأوضاع على المشاركة الفعالة للمرأة في المجتمع .

١٧. ظهر من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة (٧٤،٢%) من العينات يعتقدن بأن النظام الصحي في العراق لا يلبي احتياجات المرأة العراقية ، مقابل (٥،٧%) من العينات لا يعتقدن ذلك ، في حين كانت نسبة (٢٠%) من العينات يعتقدن الى حد ما . نستدل من ذلك أن أكثر من نصف العينة يعتقدن بأن النظام الصحي في العراق لا يلبي احتياجات المرأة العراقية . وبذلك فقد الحقت ثلاثة حروب واكثر من عقد من العقوبات الاقتصادية أدى شديداً بصحة المرأة العراقية جسدياً ونفسياً جراء المعاناة اليومية لنقص الغذاء والدواء والاحتياجات الانسانية فضلاً عن تدهور صحة المرأة بفعل تدهور خدمات القطاع الصحي في العراق بشكل عام ، نتيجة

^{٨٣} . مريم سليم ، اوضاع المرأة العربية ، بحث منشور في ندوة المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ، ص٢٦-٢٧ .

^{٨٤} . جواد الشقوري ، المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الايدلوجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥٧ ، السنة الثالثة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص٢٧١ .

تدني القدرة في تقديم الخدمات الصحية في العراق وهذا يعني ان احتياجات المرأة الأساسية لا يتم تلبيتها أي أنه مازالت هناك مشاكل كبيرة تتعلق بمستوى ونوعية الخدمات المتوفرة للمرأة وخصوصاً في المناطق الريفية والبعيدة عن مركز المدينة حيث تنعدم الرعاية الصحية في هذه المناطق .

نتائج البحث :

١. تبين أن أكثر من نصف العينات هن من الفئات الشابة الفاعلة في المجتمع إذ كانت تنحصر اعمارهن بين (٢٠-٣٩) سنة وبلغت نسبتهم (٦٥,٦%)
٢. تبين ان عدد المتزوجات يمثلن أعلى نسبة من وحدات العينة بنسبة (٤٧,٦%) في حين بلغت نسبة العازبات (٤٢,٨%) .
٣. تبين أن أكثر من نصف العينات ينتمون الى البيئة الحضرية وبنسبة (٦٦,٦%) .
٤. تبين أن أكثر نسبة من النساء في العينة كن موظفات وبنسبة (٥٢,٣%) .
٥. اتضح أن أكثر نسبة من النساء في العينة يحملن شهادة الاعدادية وبنسبة (٢٥,٧%) في حين كانت نسبة (٢٠,٩%) من العينات من خريجات الجامعات .
٦. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن التنشئة الأسرية للمرأة تعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها إذ بلغت نسبتهم (٥٧,١%)
٧. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن الثقافة السائدة في المجتمع تعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة إذ بلغت نسبتهم (٦٨,٥%) .
٨. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن هناك تفضيلاً من قبل الأسرة في تعليم الذكور على الإناث إذ بلغت نسبتهم (٦١,٩%) .
٩. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن حرمان الاناث من التعليم بمراحله المختلفة يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة إذ بلغت نسبتهم (٧٦,١%) .

١٠. تبين أن أكثر من نصف العينات بأن النظام التربوي التعليمي في العراق بما يتضمنه من مناهج دراسة يعد احد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة إذ بلغت نسبتهن (٦٦,٦%) .
١١. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن هناك تمييزاً ضد المرأة في تولي مناصب قيادية وسياسية واجتماعية في المجتمع إذ بلغت نسبتهن (٥٨%) .
١٢. أظهرت النتائج أن أكثر العينات يعتقدن بأن هناك تمييزاً ضد المرأة في مجال الفرص الممنوحة لها في العمل الوظيفي إذ بلغت نسبتهن (٤٨,٥%) .
١٣. أظهرت النتائج ان أكثر العينات يعتقدن بأن المرأة أكثر قبولاً للوظائف المتدنية من الرجل والاجور الواطئة إذ بلغت نسبتهن (٤٩,٥%) .
١٤. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن عمل المرأة خارج المنزل يزيد من وعيها بحقوقها في المجتمع إذ بلغت نسبتهن (٧٠,٤%) .
١٥. تبين أن أكثر من نصف العينات لايعتقدن بأن مساهمة المرأة في الحياة السياسية حالياً مساهمة فعال إذ بلغت نسبتهن (٧٠,٤%) .
١٦. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن جهل المرأة بحقوقها يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضدها إذ بلغت نسبتهن (٦٥,٧%) .
١٧. تبين أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن التفسير الخاطئ للنصوص الدينية من قبل أفراد المجتمع يعد احد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة إذ بلغت نسبتهن (٦٦,٦%) .
١٨. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن هناك فجوة كبيرة بين ما تنص عليه القوانين حول حقوق المرأة وبين التطبيق الفعلي لتلك القوانين على أرض الواقع إذ بلغت نسبتهن (٦٣,٨%) .
١٩. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن العنف الموجه ضد المرأة يعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس ضدها إذ بلغت نسبتهن (٦٩,٥%) .
٢٠. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن وسائل الإعلام الجماهيري تعد أحد العوامل التي تسهم في تكريس التمييز ضد المرأة إذ بلغت نسبتهن (٦١,٩%) .
٢١. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن الحرب وانعدام الأمن الاجتماعي في المجتمع تعد احد العوامل التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في المجتمع إذ بلغت نسبتهن (٧٥,٢%) .

٢٢. تبين أن أكثر من نصف العينات يعتقدن بأن النظام الصحي في العراق لا يلبي احتياجات المرأة العراقية إذ بلغت نسبتهن (٧٤,٢%) .

التوصيات :

١. سن قوانين وتشريعات تحفظ حقوق المرأة والعمل على تعديل النصوص الدستورية المتعلقة بالمرأة بما ينسجم مع الأعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطوير منظومة القوانين النافذة وآليات التشريع المعتمدة والسعي الجاد للحصول على المزيد من المكاسب التشريعية التي تدعم تطلعات المرأة العراقية وتحارب التمييز ضدها .
٢. حث وسائل الإعلام المحلية والمرئية منها والمسموعة والمقروءة على إيلاء هذه الظاهرة الأهتمام الذي تستحق ووضع خطة إعلامية تستهدف تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها المرأة وتغيير المفاهيم والافكار التي تحرض على التمييز بين الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع .
٣. تفعيل مادة حقوق الانسان لاسيما حقوق المرأة في جميع مراحل التعليم لتمكين المتعلمين من استيعاب ثقافة حقوق المرأة .
٤. ضرورة التنسيق بين وزارتي المرأة وحقوق الانسان وشبكة الإعلام العراقي لأنتاج برامج تلفازية تنموية تخص اتفاقية القضاء على اشكال التمييز كافة ضد المرأة والعمل على الألتزام بما جاءت به هذه الاتفاقية .
٥. تضمين مناهج التعليم في المراحل التعليمية المختلفة الموضوعات الكفيلة بتصحيح الاعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافات التي تنتهك حقوق المرأة وتكرس التمييز ضدها وتقلل من قدراتها ومكانتها في المجتمع . فضلاً عن رفدها بمواضيع تساعد على غرس المفاهيم التي تحترم المرأة في أذهان افراد المجتمع وتغيير الصورة النمطية لديهم عن دورها كرية بيت من خلال تسليط الضوء على مجالات الابداع والثقافة والعلم لديها .
٦. استحداث القنوات التي من شأنها تنمية وتطوير مهارات المرأة العراقية والارتقاء بثقافتها ووعيتها بحقوقها ، بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في ادارة الشأن العام وبخاصة في المواقع القيادية منه .
٧. ضرورة تمكين المرأة من الحصول على فرصتها التعليمية بما يكفل تحقيق التكافؤ مع الرجل ، من خلال رفع مستواها العلمي والقضاء التام على اميتها ويجري ذلك بأقامة دورات ارشادية وتدريبية تتبناها وزارة

- التربية وبالتنسيق مع المجالس البلدية والمنظمات النسوية لتوعية الأسر بأهمية تعليم بناتها ، وأفتتاح دورات لمحو الأمية خاصة في المناطق الفقيرة والريفية .
٨. دعوة وزارة التربية الى تفعيل قانون الزامية التعليم لضمان مواصلة الأناث للدراسة .
٩. دعوة منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمرأة إلى أعداد البرامج التي تنطوي على معالجات غير مباشرة لمظاهر التمييز ضد المرأة وتوعية أفراد المجتمع بمخاطر التمييز ضد المرأة على المرأة والأسرة والمجتمع بأكمله .
١٠. توعية أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية فضلاً عن عقد دورات تدريبية وتعليمية وأرشادية للنساء وتوعيتهن بأهمية دورهن في المجتمع .
١١. ضرورة تبني سياسية إعلامية في المؤسسة الاقتصادية تهدف الى توعية المرأة العاملة بحقوقها فضلاً عن مراجعة معايير التوظيف والتعيين في الهيئات الاستشارية وهيئات صنع القرار والترقية الى المناصب العليا في معظم الوزارات لضمان عدم التحيز الى الرجل على حساب المرأة .
١٢. توفير فرص عمل مناسبة لجميع الفتيات الخريجات من الجامعات والمعاهد والاعداديات ومن مختلف التخصصات لأنه سوف يشكل دافعاً قوياً لتشجيع الفتيات على مواصلة الدراسة فضلاً عن تحفيز الأسرة على الحاق بناتها بالمدارس والمعاهد والجامعات .
١٣. دعوة المؤسسات الصحية الى تفعيل خدمات الرعاية الصحية الأولية للنساء للتقليل من مخاطر الحمل والولادة والعمل على زيادة المراكز الصحية وخاصة في المناطق النائية والريفية ، فضلاً عن نشر الوعي الصحي وتطوير برامج وقائية وصحية للنساء .
١٤. التوسع في فتح مؤسسات رعاية أطفال ما قبل المدرسة (الحضانة والروضة في الدوائر الحكومية والاحياء السكنية لرعاية الاطفال في اثناء وجود امهاتهم في مواقع عملهن لما لذلك من أثر ايجابي في التخفيف من الاعباء التي تتقل كاهل النساء سواء في البيت أو مكان العمل .
١٥. توعية افراد المجتمع رجالاً ونساءً توعية دينية حتى لا يستغل الدين استغلالاً خاطئاً للتقليل من شأن الزوجة أو المرأة بسبب قصور فهم الآيات القرآنية .

المصادر العلمية :

١. أفراح جاسم محمد ، العنف الأسري ضد الزوجة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ .
٢. ألاء عبد الله معروف ، المرأة وأخذ القرار الاجتماعي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ .
٣. السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري) ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الجزء الأول ، ١٩٩٧ .
٤. الشراكة في الأسرة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، العدد ٣١ ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٢ .
٥. اليونيقم ، مفهوم النوع الاجتماعي ، الوحدة الأولى ، مكتب غرب آسيا ، الاردن ، ٢٠٠١ .
٦. د. انتوني غدنز ، كارين بيردسال ، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) ، ترجمة د. فايز الصايغ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٤ ، ٢٠٠٥ .
٧. بو علي ياسين ، أزمة المرأة في المجتمع الذكوري ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا ، ط ١ ، ١٩٩٢ .
٨. تريزا موجدازا ، التمييز ضد المرأة في عالم حقوق الانسان ، الوضع الخاص بالمرأة في جنوب افريقيا ، ٢٠٠٥ .
٩. جواد الشفوري ، المرأة في سلطة الواقع وسلطة الايدلوجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٥٧) ، السنة الثالثة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ .
١٠. جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط ١ ، ٢٠٠١ .
١١. حسنة بيجوم ، النساء في العالم النامي ، افكار وأهداف ، ترجمة منى قحطان ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
١٢. حقوق الانسان التمييز ضد المرأة الاتفاقية واللجنة ، صحيفة وقائع رقم (٢٢) يصدر عن الامم المتحدة لحقوق الانسان ، جنيف ، ٢٠٠٣ .
١٣. حلمي ساري ، العنف الأسري بين علم الاجتماع والقانون ، بحث منشور على الانترنت في مجلة سطر المعرفة (المحور الاجتماعي) ، ٢٠٠٣ .

WWW.Arabeat.com

١٤. حلیم بركات ، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية ، بحث منشور في ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، ١٩٩٣ .
١٥. د. رقية طه العلواني ، النهوض بالمرأة رؤية أنسانية ، قراءة تحليلية نقدية في اطار الخصوصية الاسلامية ، كلية الاداب ، جامعة البحرين ، دون تاريخ .
١٦. سامية الخشاب ، النظرية الاجتماعية ، القاهرة ، دار المعارف ، ط١ ، ١٩٩٣ .
١٧. سميرة صبح ، تمكين المرأة في سوريا : السياسات والمؤسسات ذات الصلة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، ٢٠٠٨ .
١٨. صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونيقم) ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الاردن ، المكتب الاقليمي لغرب اسيا ، دون تاريخ .
١٩. صندوق الامم المتحدة للسكان ، المرأة والرجل في زمن متغير (حالة سكان العالم ٢٠٠٠) ، ٢٠٠٠ .
٢٠. ليلى عبد الوهاب ، العنف الأسري (الجريمة والعنف ضد المرأة) ، دمشق ، دار المدى ، ١٩٩٤ .
٢١. مختار شعيب ، التشريعات الوطنية التي تساهم في تكريس التمييز ضدها (١٠٠ مليون امرأة عربية ضحايا للعنف سنوياً) ، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، بحث منشور على الانترنت ، ٢٠٠٤ . WWW.Amanjordan.org
٢٢. مريم سليم ، اوضاع المرأة العربية ، بحث منشور في ندوة المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ .
٢٣. منى اسماعيل ، شادية عطية ، الفحوة النوعية / التحيز ضد المرأة (٩٨) ، دراسات تحليلية من المسح الديموغرافي الصحي (١٩٩٥) ، التقرير النهائي عام ١٩٩٨ ، المجلس القومي للسكان ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
٢٤. نبراس عدنان المطيري ، المرأة والتنمية المستدامة (في ضوء مقررات مؤتمر بكين عام ١٩٩٥) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٥ .

٢٥. هيثم فيصل علي الاحبابي ، مبادئ حقوق الانسان والمرأة العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٥ .
٢٦. د. هيفاء ابو غزالة ، تقرير حول العنف ضد المرأة (مصر ، الاردن ، سوريا ، لبنان ، فلسطين) المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، ٢٠٠٦ .
٢٧. Gerardo Dohnell , Mastering sociology , Britain , Macmillan education Ltd , ١٩٨٥ , p.٤٥ .
٢٨. Johnj . Macionis , Sociology , New Frsey , prentice . Hall , ٨ ed , ٢٠٠١ , p.١٥-١٦ .